أثر القراءات القرآنية في ترجيح الحكم النحوي

- دراسة في كتاب الإنصاف لابن الأنباري -

أ. نور الدين دريم

جامعة الشلف

ملخص :

يحاول هذا البحث الموسوم بـ " **أثر القراءات القرآنية في ترجيح الحكم النحوي – دراسة في كتاب الإنصاف لابن الأنباري** – "، أن يعالج قضية بالغة الأهمية وهي الترجيح النحوي وربطها بالقراءات القرآنية من حيث بيان أثرها في ترجيح حكم من الأحكام النحوية ، ولم تكن غايتي تتبع مواطن القراءة في كتاب الإنصاف فقط، بل الالتزام بالموضوعية في دراسة كل حكم في كل مسألة ؛ لأقف على جانب الصواب، حتّى وإن اقتضت الضرورة مخالفة ابن الأنباري، وقد كان ذلك في بعض المواضع ستبيّن في الدراسة.

Abstract:

the impact of koranic readings in tipping grammar rule study in the book fair to the ibn lanbaari by professor nouredine dreem please choose a section and arabic literature chlef university;this research is maked by trying by: impact of koranic readings in tipping study grammar rule in the book fair to the ibn lanbaari that addresses a very important issue and is linked to the weighting grammar and koranic readings in tems of their impact statement the weighting of the provisions grammatical and were not my Purpose trace citizen reading in the book's only fair, but the commitment to objectivity in the study of every issue , to stand on the side of right, evenif necessary infraction ibn lanbaari , and it has been in the some positions.

مقدّمة :

اهتّم المسلمون – باختلاف توجّهاتهم – بالقرآن وقراءاته اهتماما بالغا ، منقطع النظير لعدّة أسباب ، يتقدّمها قداسة القرآن ، ثمّ إعجازه ، وكونه دستور هذه الأمة ، تناقلته سماعا بسند يتصل بالرسول صلى الله عليه وسلّم ، و قد خلّف ذلك الاهتمام زخما من الدراسات التي لا تعدّ ولا تحصى ، منذ زمن بعيد ، و كان منطلقها فشو ظاهرة اللحن في اللسان العربي، فهرع الغيارى إلى مجابهته و التصدي له ، فاستقروا الكلام العربي الفصيح ، ووضعوا القواعد لحفظ اللسان العربي من الزلل .

بدأ النحو في أوله على شكل إرهاصات ، منذ زمن **أبي الأسود الدؤلي** ، ثمّ تطوّر ونضج واكتمل صرحه ، ليظهر بعد ذلك الخلاف النحوي ويشتدّ مع مرور الزمن وتوالي الأعصر ، فألّف في هذا الفن الكثير من الكتب ، فمنها ما كتب له البقاء فحقّق ودرس ، ومنها ما أتت عليه نوائب الدهر فاندثر وذهب ، و كان أشهر ما ألّف في هذا الفن " **الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين و الكوفيين** " لأبي البركات كمال الدين بن الأنباري .

جاء هذا المؤلَف حافلا بمسائل خلافية بين البصريين والكوفيين، وقد اشتمل على جملة من الشواهد المختلفة (قرآن كريم، كلام العرب، قراءات قرآنية بنوعيها ...) ، استعان بها ابن الأنباري لترجيح رأي البصريين أو الكوفيين في تلك المسائل.

أمّا مباحث الدراسة فهي على النحو الآتي :

- **المبحث الأول:** القراءات القرآنية.

- **المبحث الثاني:** الحكم النحوي.

- **المبحث الثالث:** ترجيح الحكم النحوي عند ابن الأنباري في ضوء القراءة القرآنية (دراسة تطبيقية للنماذج الواردة في الإنصاف).

أمّا المنهج الذي اتّبعته في دراستي هذه فهو المنهج الوصفي التحليلي ، مدعّما بالنقد الموضوعي متى اقتضت الحاجة له في بعض مواطن الدراسة، مدعّما ما ذهبت إليه بالأدلة.

المبحث الأول: مفهوم القراءة القرآنية

تعددت المعاني اللغوية للفعل قرأ أو قرى ، وكانت في الغالب الأعم تدلّ على معنى عام مشترك هو الجمع أو الاجتماع ، قال **ابن فارس** في مادة " قَرَى " : القاف والراء والحرف المعتل ، أصل صحيح يدل على جمع واجتماع ، من ذلك القرية سميت بذلك لاجتماع الناس فيها و يقولون قَريتُ الماء في المِقرَاة : جَمعتُه ... و قال في موضع آخر في حديثه عن همز الحرف الثالث من " قَرَى " ، إنَّ قَرَى و قَرأَ سواء ، يقولون : ما قَرأَتْ هذه الناقة سلًى قطّ ، أي لم تحمل قطّ ، و لم تضم رحما على ولد "[1] ، و " منه القرآن كأنه سمي بذلك لجمعه ما فيه من الأحكام و القصص ، وغير ذلك"[2] .

قال **ابن منظور** " قَرَأَهُ ، ويقرَأه ، ويُقرئُه ، قَرءًا، وقِرَاءَةً، وقُرآنا فهو مَقرُوءٌ و معنى القرآن معنى الجمع ، وسمي القرآن بذلك لأنه يجمع السور فيضمها "[3] .

---

[1] معجم مقاييس اللغة، ابن فارس ، تحقيق عبد السلام هارون ، دار الجيل ، بيروت، د ط ،د ت ، ج5، ص 74.

[2] معجم مقاييس اللغة، ابن فارس، ج5، ص79.

[3] لسان العرب، ابن منظور جمال الدين بن مكرم، دار صادر، بيروت، د ط، 1990، ج1، ص 128.

وجاء معنى آخر للفعل قرأ – غير معنى الجمع – ذكره **الراغب الأصفهاني** إذ يقول " القراءة ضم الحروف و الكلمات بعضها إلى بعض في الترتيل ، و ليس يقال ذلك لكل جمع ، لا يقال قرأتُ القومَ إذا جمعتهم ، ويدل على ذلك أنه لا يقال للحرف الواحد إذا تُفوّه به قراءة ، والقرآن سميّ بذلك من بين الكتب السماوية لكونه جامعا لثمرتها ، بل لجمعه ثمرة جميع العلوم "[1].

تلك هي الدلالات اللغوية لمادة قرأ أو قرى كما ذكرتها معجمات اللغة ، **أمّا اصطلاحا**، فلم يرد لمفهومها ذكر عند المتقدمين، وكان أول من وضع لها تعريفا أبو حيان الأندلسي[2]. وهي عنده " الوجوه المختلفة التي سمح النّبي صلى الله عليه وسلمّ بقراءة نصّ المصحف بها قصدا للتّيسير، والتي جاءت وفقا للهجة من اللهجات العربيّة "[3]. ونلمس من هذا التعريف أنّ القراءات القرآنية متعددّة لكنّها وافقت لغات العرب.

[1] المفردات في غريب القرآن ، الراغب الأصفهاني الحسين بن محمد ، تحقيق سيد كيلاني ، دار المعرفة ، بيروت، د ط ، د ت ص402.

[2] القراءات القرآنية و ما يتعلق بها، فضل حسن عباس، دار النفائس، الأردن، الطبعة الأولى، 2008، ص79.

[3] ارتشاف الضرب من لسان العرب، أبو حيّان الأندلسي، تحقيق رجب عثمان محمد ، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الأولى 1998 ، ج1، ص47. مقدمة التحقيق .

ولا يكاد تعريف **ابن الجزري** للقراءات يختلف عن تعريف أبي حيان ، فهي كما حدّها " علمٌ بكيفية أداء كلمات القرآن واختلافها بعزو النّاقلة "[1] ؛ بيّن **ابن الجزري** نقاطا مهمّة في تعريفه للقراءات ، أهمّها :

– أنّ القراءات كلّها تعتمد على السماع و المشافهة.

– النقل مشافهة بسند يتصل في آخر المطاف بالنبي صلى الله عليه و سلّم.

هذه بعض التعريفات الاصطلاحية للقراءات القرآنية، وهناك تعريفات أخرى وردت عند أهل المهتمين بهذا العلم وجميعها يكاد يطابق هذين التعريفين معنى على الرغم من اختلافها لفظا[2] .

يتبيّن ممّا سبق ، أنّ القراءات القرآنية تعتمد على الأداء اللفظي (الصوتي) أو البنائي (الصرفي) أو النحوي ، الذي أُجيزَ أن تقرأ به بعض الآيات القرآنية .

---

[1] منجد المقرئين و مرشد الطالبين ، ابن الجزري ، تحقيق ناصر محمدي محمد جاد ، دار الآفاق العربية ، القاهرة ، الطبعة الأولى ، 2010 ، ص39.

[2] ينظر هذه التعريفات في : البرهان في علوم القرآن ، بدر الدين الزركشي ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، المكتبة العصرية بيروت، د ط ،2006 ، ج1 ،ص49. وإتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر ، الدمياطي شهاب الدين عبد الغني، تحقيق أنس مهرة، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الثالثة، 2006، ص06. وتاريخ القراءات القرآنية ، عبد الهادي الفضلي ، دار القلم ، سوريا ، د ط ، د ت ، ص56.

بين القرآن و القراءات القرآنية :

كثر الحديث في مسألة هل القرآن و القراءات حقيقة واحدة أم أنّهما حقيقتان متغايرتان ؟. إنّ المطّلع على الكتب التي ألفت في هذا الفن تراثية كانت أو حداثية سيتجلى له بوضوح موقف كل واحد من مؤلفيها فقد كانت متباينة ، ويمكن أن نقسّمها إلى ثلاثة مواقف :

- **الموقف الأول** : القرآن والقراءات حقيقتان متغايرتان . وهو قول **الزركشي**[1] ، و وافقه كلّ من **السيوطي**[2] ، و **القسطلاني**[3] **والدمياطي**[4] ، **وصبحي الصالح**[5] .

- **الموقف الثاني**: القرآن و القراءات حقيقتان بمعنى واحد. وهو قول **محمد سالم محيسن**[6].

---

[1] البرهان في علوم القرآن ، بدر الدين الزركشي ، ج1 ، ص57.

[2] ينظر : الإتقان في علوم القرآن ، السيوطي ، تحقيق حامد أحمد ، دار الفجر، القاهرة ، الطبعة الأولى ، 2006، ص375.

[3] ينظر : لطائف الإشارات لفنون القراءات، القسطلاني ، تحقيق عامر السيد و عبد الصبور شاهين ، دار المعارف، القاهرة د ط ، 1976 ، ج1 ، ص171.

[4] ينظر: إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر ، الدمياطي ، ص07.

[5] ينظر: مباحث في علوم القرآن ، صبحي الصالح ، دار العلم للملايين ، بيروت ، د ط ، 1969 ، ص10 .

[6] في رحاب القرآن الكريم، محمد سالم محيسن، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة، د ط، 1400هـ، ج1 ،ص210.

- **الموقف الثالث:** القرآن و القراءات حقيقتان متداخلتان، أي بينهما تغاير في بعض المواضع وبينهما اتّحاد في مواضع أخرى. وهو قول **شعبان محمد إسماعيل**[1].

ولعلّ الراجح منها هو أنّ القرآن والقراءات حقيقتان متغايرتان؛ لأنّ القرآن هو النص الإلهي المحفوظ، وأمّا القراءات فما هي إلاّ أداء نطق ذلك النص سواء كان هنالك اتفاق أو اختلاف بين القرّاء، و لا اختلاف في حقيقة القرآن مطلقا.

أقسام القراءات القرآنية:

أسّس أئمة القراءة لعلم القراءات فوضعوا أصوله و فرعوا مسائله و استمدّوا تلك الأصول من النقول الصحيحة والمتواترة التي تتصل بسندها إلى رسول الله صلى الله عليه وسلّم ، على أساس من سند القراءات التي تنتهي إلى رسول الله – صلى الله عليه وسلّم– ، موافقةً مع ذلك وجها من وجوه العربية ، دونما خروج عن رسم المصحف العثماني ، وانطلاقا من هذه الشروط قسّموا القراءات القرآنية إلى أقسام متعددة ، فهي عند **السيوطي**[2] المتواتر والمشهور والآحاد والشاذّ

[1] القراءات أحكامها و مصادرها، شعبان محمد إسماعيل، منشورات رابطة العالم الإسلامي، السعودية، د ط 1402هـ ص23.

[2] الإتقان في علوم القرآن، السيوطي، ج1، ص215.

والموضوع والشبيه بالمدرج ، وقد فصل السيوطي القول وبسطه في بيان هذه الأنواع ، وهي عند القاضي **جلال الدِّين البُلْقينيّ** متواتر و آحاد وشاذّ ، وقسّمها مكي بن أبي طالب[1] إلى ثلاثة أقسام باعتبار قبولها والقراءة بها وعدم ذلك ، وقسّمها **ابن الجزري**[2] إلى ثلاثة أقسام : متواترة و صحيحة و شاذّة .

و الشيء الملاحظ هو أنّ العلماء اختلفوا في بيان أقسام القراءة ، و ربما يرجع ذلك لاختلافهم في أركان القراءات الصحيحة ، ولكن على الرغم من تعدد أقسامها يمكن أن تصنّف إلى قسمين أساسيين :

القسم الأول: القراءات الصحيحة[3]

هي عند **ابن الجزري** " كلُّ قراءة وافقت العربية ولو بوجه، ووافقت رسم أحد المصاحف، ولو احتمالاً، وصحَّ سندها، فهي القراءة الصحيحة "[4] .

---

[1] الإبانة عن معاني القراءات ، مكي بن أبي طالب القيسي ، ،تحقيق محي الدين رمضان، دار المأمون للتراث، دمشق، الطبعة الأولى، 1399هـ،ص40/39.

[2] تقريب النشر في القراءات العشر ، ابن الجزري ، تحقيق إبراهيم عطوة عوض ، دار الحديث ، القاهرة ، د ط، 2004 ، ص28/27.

[3] و يسمّيها بعضهم القراءات المتواترة، إلاّ أنّ هناك فرقا بيّنا بينهما، و هو أنّ الصحيح أشمل من المتواتر فالصحة تشمل التواتر و التواتر لا يشمل الصحة، والقراءات متواترة جملة لا تفصيلا.

[4] النشر في القراءات العشر ، ابن الجزري ، راجعه علي محمد الضباع، دار الكتاب العربي، مصر، د ط، د ت، ج1 ، ص9.

و قد اصطُلح عليها بأسماء منها : القراءات المقبولة ، واختار لها **سيبويه** و **الأخفش** القراءات مصطلح العامة ، وسمَّاها الفرّاء قراءات القرّاء، أمَّا ابن سلاّم فوصفها بالكثرة وهي و إن تعدَّدت أسماؤها، فمعناها واحد ، وهو : الصحيح المشهور من القراءات[1] . لقد بيّن ابن الجزري في التعريف السابق أركان القراءة الصحيحة وهذا بيانها :

- **الركن الأول : موافقة القراءة العربية و لو بوجه:** معناه أن يكون لها في العربيّة " وجه من وجوه النحو ، سواء كان أفصح أم فصيحا ، مجمعا عليه أم مختلفا فيه لا يغيّر مثله ، إذا كانت القراءة ممّا شاع و ذاع وتلقّاه الأئمة بالإسناد الصحيح "[2] ، كقراءة **الإمام حمزة** " والأرحامِ " بالجر من قوله تعالى ﴿ **وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ** ۚ ﴾[3] ، فالجر بعطف الأرحام على الضمير قبله (الهاء) على مذهب الكوفيين ،أو أنّها مجرورة على القسم على قول البصريين ، فقراءة الإمام حمزة صحيحة من حيث اللغة على كلا المذهبين .

---

[1] القراءات الشاذة وتوجيهها النحوي، محمود أحمد الصغير،، دار الفكر، بيروت ، الطبعة الأولى، 1999، ص80 .

[2] النشر في القراءات العشر ، ابن الجزري ، ج1 ، ص10.

[3] سورة النساء، الآية 01.

- **الركن الثاني :موافقة رسم المصحف** : و معناه أن يكون هناك تطابق بين القراءة و رسم الكلمة في المصاحف العثمانية الستة ، فكل مصحف منها كان أصلا يرجع إليه في نسخ المصاحف "وبين هذه المصاحف اختلاف في الرسم "[1] و " لا يقدح في ثبوت التواتر اختلاف القراءة فقد تتواتر القراءة عند قوم دون قوم ، فكل قارئ من القرّاء إنما يقرأ بقراءة غيره ، لأنها لم تبلغه على وجه التواتر و لذا لم يعب أحد منهم على غيره لثبوت شرط صحتها عنده و إن كان هو لم يقرأ بها لفَقْد الشرط عنده"[2]، **كقراءة بن عامر** "بالزبر وبالكتاب " من قوله تعالى ﴿ **وَالزُّبُرِ وَالْكِتَابِ الْمُنِيرِ** ﴾[3] ، بزيادة الباء في الاسمين الزبر و الكتاب ، وذلك لثبوت الباء في المصحف الشامي .

- **الركن الثالث : صحة السند** : بعض العلماء لا يكتفون بصحة السند ، بل يتعدونه بالقول بوجوب التواتر في القراءات ، "وذهب الأصوليين و فقهاء المذاهب الأربعة و المحدّثين والقراء أنّ التواتر شرط في صحة القراءة ولا تثبت بالسند الصحيح غير

[1] القراءات الشاذة و توجيهها من لغة العرب، عبد الفتاح القاضي، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، د ت، ص04.

[2] غيث النفع في القراءات السبع ، السفاقسي ، ص14.

[3] سورة آل عمران، الآية 184.

متواتر ولو وافقت رسم المصاحف العثمانية والعربية "[1] ، والتواتر هو نقل جماعة يمتنع تواطؤهم على الكذب من أول السند إلى منتهاه ، من غير تعيين في العدد .

أمّا القراءات التي تتوفر فيها الأركان الثلاثة السالفة الذكر فهي : القراءات السبع التي تنسب إلى الأئمة السبعة المشهورين الذين اختارهم الإمام ابن مجاهد ، وألّف في قراءاتهم كتابه " السبعة " ، وتلحق بهذا القسم القراءات الثلاث التي أثبت ابن الجزري تواترها ، وردّ على من أنكر تواترها ، و تنسب إلى : الإمام **أبي جعفر يزيد بن القعقاع المدني** (ت 128هـ) و الإمام **يعقوب بن إسحاق الحضرمي** (ت205هـ) و **الإمام خلف بن هشام البزار البغدادي** (ت229هـ) .

القسم الثاني: القراءات الشاذة

هي كلّ قراءة خرجت عن مقياس **ابن الجزري** وأركانه الثّلاثة؛ أي التي اختل فيها ركن من أركان القراءة الصحيحة التي بيّنها سابقا ، وهي " ممَّا صحَّ نقله عن الآحاد، وصحَّ وجهها العربي، وخالف لفظها خط المصحف "[2].

[1] غيث النفع في القراءات السبع، السفاقسي، تحقيق أحمد محمد عبد السميع ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطبعة الثانية ، 2008، ص14.

[2] النّشر في القراءات العشر ، ج1 ، ص14.

و يمكن أن تعد القراءة المخالفة التي رويت عن النبي – صلى الله عليه وسلّم– أو أحد أصحابه الأطهار وخالفت في رسمها أحد المصاحف العثمانية ، من ضمن القراءات الشاذة ، و كذلك القراءات الأحادية ؛ أي التي انفرد بنقلها قارئ واحد أو اثنان ، و القراءات المخالفة للإجماع ؛ أي التي انفرد بنقلها قرّاء بعض الأمصار[1].

ومن أمثلة القراءات الشاذة قراءة ابن عباس " وَكَانَ أمامهُم يَأخُذُ كُلَّ سفينةٍ صَالحةٍ غصباً " ، بأمامهم بدلا من وراءهم وبزيادة كلمة صالحة ، و هي في المصحف الشريف ﴿**وَكَانَ وَرَاءَهُمْ مَلِكٌ يَأْخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ غَصْبًا** ﴾[2].

وعليه فالقراءة الشاذة ، هي كلّ قراءة لم تصل حدّ التواتر – عند الجمهور – أو لم تكن مشهورة أو مستفيضة – كما عبّر عن ذلك ابن الجزري و من تبعه –؛ لأنّ الأصل في قَبول القراءة أن تصل إلى درجة التواتر دون النظر إلى الشرطين الآخرين ، فقد جلبا للاستئناس ، ومن غير الممكن أن تكون هناك قراءة متواترة تخالف رسم المصحف أو وجها من وجوه اللغة ، وعلى العكس من ذلك جميع القراءات الشاذّة .

[1] القراءات الشاذّة وتوجيهها النحوي، محمود أحمد الصغير، ص91/90.
[2] سورة الكهف، الآية 79.

هناك قضايا أخرى تتصل بالقراءات القرآنية[1] لم نشأ الحديث عنها ، كي لا تحيد المداخلة عن الطريق الذي رسمت لها، وقد اكتفيت ببعض الأمور المتعلقة بالقراءات التي رأيتها تخدم المداخلة.

المبحث الثاني : الحكم النحوي.

الحكم لغة : مصدر للفعل حكم " وقولك حكم بينهم بحكم ، أي قضى ، ويقال حكم عليه ، وحكم له "[2] ومن معانيه الحكيم وهو " المتقن للأمور "[3] ، ويعني " العلم والفقه والقضاء بالعدل "[4] ، و في مقاييس ابن فارس " الحاء والكاف والميم أصل واحد ،

[1] ينظر تفصيل هذه القضايا في : الإتقان في علوم القرآن ، السيوطي ، و النشر في القراءات العشر، ابن الجزري، ج1 ، والتبيان لبعض المباحث المتعلقة بالقرآن ، الشيخ طاهر الجزائري ، تحقيق عبد الفتاح أبو غدة الدمشقي ، دار المطبوعات الإسلامية ، سوريا، الطبعة الثالثة ، 1412هـ ، معرفة القرآء الكبار على الطبقات و الأعصار ، شمس الدين الذهبي ، تحقيق بشار عوّاد معروف وآخرين، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، الطبعة الأولى ، 1984 ، ج1، تاريخ القرآن ، الزنجاني ، دار البشائر ، بيروت ، الطبعة الأولى ، 1416هـ، صفحات في علوم القراءات ، عبد القيوم بن عبد الغفور ، دار البشائر الإسلامية، بيروت ، الطبعة الثانية 2001 ، و بيان السبب الموجب لاختلاف القراءات ، أبو العباس أحمد بن عمار المهدوي ، تحقيق حاتم الضامن، دار التراث القاهرة ، د ط،1991.

[2] ينظر : الصحاح ، الجوهري ، تحقيق إميل بديع يعقوب ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطبعة الأولى ،1999، ج5 ص255.

[3] ينظر : لسان العرب ، ج12 ، ص144.

[4] المصدر نفسه، ج12، ص141.

وهو المنع ،وأوّله هو المنع من الظلم ، وحكم فلان في كذا إذا جعل أمره إليه ، و المحكَّم المجرّب المنسوب إليه الحكمة "[1].

فالمعاني اللغوية لـ" حكم " ، كما وردت في معجمات اللغة تتقارب فيما بينها ، فالقضاء حكم بالفيصل قد يكون لك أو عليك ، ولا يكون الإنسان حكيما إلاّ إذا أتقن الأمور ، و في هذا نوع بالقطع بين الجدّ و دونه في الأمور كلّها وعقل الحكيم هو الفيصل ، ولا يدرك ذلك إلاّ بدرجة من العلم ، و من كان عالما قطع ومنع عن نفسه الجهل .

أمّا اصطلاحا :جاء في كتاب التعريفات، أنّ الحكم هو " إسناد أمر إلى آخر إيجابا أو سلبا... وهو وضع الشيء في موضعه"[2] ، وأمّا عند النحويين المتقدمين فلم يرد مفهوم الحكم النحوي عندهم، ولا حدّه ، و أول من حاول تحديد مفهومه هو **ابن الأنباري** في أثناء حديثه عن العلّة، يقول " اعلم أنّ العلماء اختلفوا في ذلك – يقصد إثبات الحكم في محل النص – بما ثبت بالنص أم بالعلّة، فذهب الأكثرون إلى أنّه يثبت بالعلّة لا بالنص ؛ لأنّه لو كان ثابتا بالنص لا بالعلة لأدّى ذلك إلى إبطال الإلحاق ، وسدّ باب القياس ، لأنّ القياس حمل فرع على

[1] مقاييس اللغة، ابن فارس، ج2، ص91.

[2] التعريفات ، الشريف الجرجاني ، تحقيق محمد باسل عيون السود ، دار الكتب العلمية، بيروت ، الطبعة الثانية ، 2003، ص96.

أصل بعلة جامعة، و إذا فقدت العلة الجامعة بطل القياس وكان الفرع مقيسا من غير أصل، وذلك محال"[1]، فابن الأنباري كما يبدو من قوله هذا على مذهب من يرى أنّ الحكم يثبت بالعلة لا بالنص ، والحقيقة أنّ كلا من العلة و النص مرتبطان و الحكم متوقف عليهما ، فهو "خلاصة تفاعل النص و العلة وتوظيفهما بما يخدم مقاصد المتكلم و المخاطب "[2].

ويرى أبو **البقاء الكفوي** أنّ الحكم هو مجرد إسناد كلمة لأخرى أو أكثر لأجل الحصول على كلام مفيد ،في إطار منظّم هو الربط و التأليف أو النظم ، يقول " الإسناد هو ضم كلمة حقيقة أو حكما أو أكثر إلى أخرى مثلها أو أكثر ، بحيث يفيد السامع فائدة تامة "[3]. وفيه تتجاذب أقسام الكلم الأحكامَ النحوية؛ لأنّ الإسناد يقع في بينها، داخل حيّز المحلات الإعرابيّة.

و يمكن أن نحدّد له مفهوما انطلاقا من أقسامه التي حدّدها النحاة في كتبهم كما رأت ذلك **خديجة الحديثي** حين قالت " و المفهوم – تقصد مفهوم الحكم النحوي – أنّه ما يحكم

---

[1] لمع الأدلة في أصول النحو، تحقيق سعيد الأفغاني، دار الفكر، دمشق، الطبعة الثانية، 1971، ص121.

[2] الأحكام النحوية بين النحاة و علماء الدلالة دراسة تحليلية نقدية ، دليلة مزوز ، عالم الكتب الحديث ، الأردن ، الطبعة الأولى ، 2011، ص9.

[3] الكليّات ، أبو البقاء الكفوي، تحقيق عدنان درويش ومحمد المصري ، مؤسسة الرسالة، بيروت ، الطبعة الثانية ، 1993 ص100.

به على الظاهرة النحوية الموجودة من حيث فصاحتها و شيوعها أو قلّتها أو ضعفها و نحو ذلك "[1]. فالظاهرة النحوية لها خمسة جوانب في تصور **تمام حسان**[2] ، ترتبط ثلاثة منها بالدلالة ، وتضم المعاني النحوية العامة و الخاصة ، والعلاقات التي تكون بين المعاني الخاصة ، ويرتبط الرابع منها بالجانب اللفظي للغة ممثّلا في القرائن اللفظية ، و الخامس فهو ذاك التقابل الذي يقوم به فرد ينتمي إلى أحد الجوانب الأربعة السابقة وغيره[3] ؛ أي أنّ الحكم النحوي يرتبط ارتباطا وثيقا بالدلالة التي تنشأ عن الخطاب الذي يتألف من جملة من التراكيب سواء كانت اسمية أو فعلية.

أقسام الحكم النحوي :

قسّم **السيوطي** الحكم النحوي إلى خمسة أقسام ، وهي عنده[4]:

- **الحكم الواجب**: فالواجب كرفع الفاعل و تأخيره عن الفعل

[1] المدارس النحوية ، خديجة الحديثي ، دار الأمل ، الأردن ، الطبعة الثالثة ، 2001 ، ص298.

[2] ينظر: اللغة العربيّة معناها و مبناها، تمام حسان، دار الثقافة، الدار البيضاء، المغرب، 2001، ص178.

[3] ينظر : النظرية اللغوية في التراث العربيّ، محمد عبد العزيز عبد دايم ، دار السلام، القاهرة ، الطبعة الأولى ، 2006 ، ص204.

[4] الاقتراح ، السيوطي ، تحقيق محمد بن فريد الشبراوي ، المكتبة التوقيفية ، القاهرة ، ص43.

- **الحكم الممنوع:** و الممنوع كأضداد ذلك.

- **الحكم الحسن:** و الحسن كرفع المضارع الواقع جزاء بعد شرط ماض.

- **الحكم القبيح:** و القبيح كرفعه بعد شرط المضارع.

- **خلاف الأولى:** وخلاف الأولى كتقديم الفاعل في نحو " ضرب غلامُه زيدا ".

- **الحكم الجائز:** و الجائز على السواء كحذف المبتدأ أو الخبر، وإثباته حيث لا مانع من الحذف، و لا مقتضى له.

وقد استخدم النحاة المتقدمون و المتأخرون – و منهم **ابن الأنباري** في الإنصاف – هذه الأحكام في ثنايا كتبهم حتّى **زمن السيوطي** ، و الملاحظ عليهم أنّهم لم يحدّدوها بهذا التقسيم والتنويع ، بل " كانوا يطلقونها أحكاما متفرقة ضمن المسائل النحوية يحكمون بها على الظواهر الإعرابية النحوية أو التركيبية الصرفية أو الصوتية أو نحوها "[1].

إنْ تفاوت هذه الأحكام في الكلام من جهة القوة أو الحسن أو القبح أو الضعف، فإنها تتفاوت كذلك في جوازها في الشعر أو امتناعها فيه، و ينقسم الحكم فيها إلى " رخصة

[1] المدارس النحوية ، خديجة الحديثي ، ص299.

وغيرها، والرخصة ما جاز استعماله لضرورة الشعر ...فالضرورة الحسنة ما لا يستهجن و لا تستوحش منه النفس كصرف ما لا ينصرف ... و الضرورة المستقبحة ما تستوحش منه النفس كالأسماء المعدولة ، وما أدّى إلى التباس جمع بجمع كردّ مطعم إلى مطاعيم "[1]. أراد **السيوطي** من هذا، أنّ ما يعتور الحكم النحوي في النثر ، يمكن أن يعتبره في الشعر كذلك ، ولكن بقليل من الخاصية لهذا الأخير (الشعر). وهذه التقسيمات التي قدّمها السيوطي للحكم النحوي هي في حقيقتها إسقاط لتقسيمات الحكم في الفقه و أصوله على النحو حاول **السيوطي** من خلالها تطبيقها على منهج التأليف النحوي .

المبحث الثالث : ترجيح الحكم النحوي عند ابن الأنباري في ضوء القراءات القرآنية

قبل دراسة الأحكام النحوية في كتاب الإنصاف ، وترجيح حكم على آخر في ضوء القراءة القرآنية ، لا بأس أن نمهّد لذلك بلمحة وجيزة عن كتاب الإنصاف ، ومنهج **ابن الأنباري** فيه ؛ لأنّ في هذا – كما رأيت – ربطا بين المنهج المتّبع وموضع القراءة في متن الكتاب.

[1] الاقتراح ، السيوطي ، ص45.

كتاب الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين:

تعددت الكتب التّي تناولت دراسة الخلاف النحوي ، ومنها " كتاب الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين " **لكمال الدين بن الأنباري النحوي** " (513/577 هـ)، الذي عمل على تحقيقه محمد محي الدين عبد الحميد ، و كانت أول طبعة له بهذا التحقيق سنة 2003م، ضمّ الكتاب بين دفّتيه مائة و إحدى و عشرين مسألة خلافية بين نحاة البصرة ونحاة الكوفة ، و أكثر مسائله في النحو ، والقليل منها مسّ جانب الصرف .

أمّا سبب تأليف الكتاب فقد ذكره مؤلفه (**ابن الأنباري**) في مقدمته ، إذ يقول " فإنّ جماعة من الفقهاء المتأدبين، والأدباء المتفقّهين المشتغلين عليّ بعلم العربيّة بالمدرسة النظّامية – عمر الله مبانيها ورحم الله بانيها – سألوني أن ألخّص لهم كتابًا لطيفًا، يشتمل على مشاهير المسائل الخلافية بين نحويي البصرة والكوفة، على ترتيب المسائل الخلافية بين الشافعي وأبي حنيفة ؛ ليكون أوّل كتاب صنّف في علم العربيّة على هذا الترتيب ، وألّف على هذا الأسلوب ؛ لأنّه ترتيب لم يصنّف عليه أحد من السلف ، و لا ألّف عليه أحد من

الخلف"[1]، ولكنّ أسبقية التأليف في هذا الفنّ لا ترجع إلى ابن الأنباري كما يبدو ذلك من قوله للوهلة الأولى ؛لذلك استدرك محقّق الكتاب ،هذا الأمر على **ابن الأنباري** ،و رأى أنّ أبا **جعفر النحاس المصري** (ت 338هـ) ، تلميذ **الأخفش الصغير وأبي العباس المبرّد و الزجّاج** ، قد ألّف كتاب في الخلاف النحوي بين البصريين والكوفيين ، و سمّاه المبهج[2] ، فلعلّ الظروف منعت **ابن الأنباري** ، من أن يطّلع عليه ، أو لم يحصل لهذا الكتاب ذكر عنده . أضف إلى ذلك أنّ التأليف في المسائل الخلافية لم يقتصر على **ابن الأنباري** فقط ، فمن الكتب الذي طرقت باب الخلاف بين البصريين و الكوفيين : التبيين في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين **لأبي البقاء العكبري** (ت 616 هـ) ، وائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة **لعبد اللطيف الزبيدي** (ت 802 هـ) ... ، ولكن الذي يبرّئ **ابن الأنباري** من فهم المحقق و يدفع عنه تهمة التفرد بالسبق المطلق في التأليف في هذا الفن ، عبارة " ليكون أوّل كتاب صنّف في علم العربيّة على هذا الترتيب ، وألّف على هذا الأسلوب " ، " فالرجل قد قيّد السبق و التقدم بالترتيب

[1] الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، أبو البركات بن الأنباري، تحقيق محي الدين عبد الحميد المكتبة العصرية ، بيروت ، الطبعة الأولى،2003 ، ج1 ، ص7.

[2] ينظر الإنصاف ، ج1 ، ص7. في الهامش .

على مسائل الاختلاف بين **الشافعي وأبي حنيفة** ، فهو لم يدّع مطلق السبق ، و بهذا يتبيّن أنّ محقق الإنصاف – مع شدّة احترامنا له – قد تسرّع و لم يفهم ما عناه **ابن الأنباري** بادّعائه السبق"[1] ، لمّا اعترض عليه بالقول إنّ أبا جعفر النحاس قد ألّف كتابا قبله في اختلاف النحويين ، و مع هذا كلّه فإنّ الإنصاف يعّد " أقدم كتاب وصل إلينا في الفصل بين البصريين والكوفيين في المسائل الخلافية "[2] ، و قد اعتمدت عليه طائفة ممّن جاؤوا بعده " فنقلوا عنه وتابعوه في كثير من المسائل في طريقة العرض و التنظيم ... وقد درس هذا الكتاب أكثر من باحث معاصر دراسة دقيقة تحليلية، فضلا عن الدراسات العابرة"[3] ، وهو من بين أهمّ المصنّفات في هذا الفن " و أكثرها فائدة وأعظمها نفعا ؛ لكبر حجمه ، وكثرة شواهده ، وسهولة

[1] أسباب اختلاف النحاة من خلال كتاب الإنصاف لابن الأنباري ، حامد المسلاتي ، دار ابن حزم ، بيروت ، الطبعة الأولى ، 2010، ص20.

[2] أبو البركات الأنباري و دراساته النحوية ، فاضل صالح السامرائي، دار عمّار ، الأردن ، الطبعة الأولى ،2007، ص60. و ذكره أحد الدارسين باسم " المقنع " ، ينظر: الخلاف النحوي في ضوء محاولات التيسير الحديثة ، حسن منديل العكيلي ، دار الضياء، الأردن ، 2011 ، ص22.

[3] ينظر : الخلاف النحوي في ضوء محاولات التيسير الحديثة ، حسن منديل العكيلي ،ص22.

تناوله ، فلا يوجد كتابه ينافسه في ذلك ، أو يضاهيه في حسن العرض وجودة البيان "[1]

يرى بعض الدارسين أنّ كتب الخلاف القديمة كمسائل الغلط للمبرّد، و اختلاف النحويين **لثعلب** (ت291هـ)، والانتصار **لابن ولاّد** (332هـ) ، والنصرة **لسيبويه** على جماعة النحويين **لابن درستويه** (ت347هـ) ، و الخلاف بين **سيبويه و المبرّد للرماني** ، و تعليق على كتاب سيبويه **لابن برهان** (ت456هـ) ... وغيرها من الكتب الأخرى ، تختلف اختلافا بيّنا عن كتب الخلاف المتأخرة كالإنصاف **لابن الأنباري** ، وائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة لعبد اللطيف الزبيدي ؛ لأنّ كتب الخلاف المتقدمة جاءت على شكل ردود وخلافات فردية بعيدة عن التعصب المذهبي ، ومسائلها تختلف في العرض والتبويب عن كتب الخلاف المتأخرة ، وكذا أسلوبها[2].

[1] أسباب اختلاف النحاة من خلال كتاب الإنصاف لابن الأنباري ، حامد المسلاتي ، ص15.

[2] ينظر : الخلاف النحوي في ضوء محاولات التيسير الحديثة ، حسن منديل العكيلي ، ص19.

منهج ابن الأنباري في الإنصاف :

جاء في مقدمة الكتاب ما نصّه " و فتحت في ذلك الطريق ، وذكرت من مذهب كل فريق ما اعتمد عليه أهل التحقيق ، و اعتمدت في النصرة على ما أذهب إليه من مذهب أهل الكوفة أو البصرة على سبيل الإنصاف ، لا التعصب والإسراف "[1] ، ويمكننا أن نحدّد الخصائص العامة لمنهج **ابن الأنباري** في كتابه انطلاقا من هذا النص ، و هي :

– يعرض ابن الأنباري المسألة النحوية أو الصرفية المختلف فيه، ثمّ يذكر رأي الكوفيين فيها ، ويثنّيه برأي البصريين ، ويعقب ذلك كلّه بحجج كل فريق ، و كان في الغالب يشرع في ذلك بذكر احتجاج الكوفيين، بقوله " أمّا الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا ".و تلك هي السمة الغالبة على عرض المسائل في الكتاب، وديدنه فيه.

– التثبّت و الدّقة في النقل.

– الموضوعية، و الابتعاد عن الذاتية في أثناء ترجيح الرأي البصري أو الكوفي.

– ردُّ الحجج باختلاف أنواعها (نقلية أو قياسية أو عقلية ...) و التعليق عليها، حين الانتصار لمذهب على حساب آخر .

[1] الإنصاف ، ج1 ، ص7.

– بسط الرأي الذي يتفرد به إن لم يرجّح رأي إحدى الطائفتين.

– لم يأت **ابن الأنباري** في الإنصاف على ذكر جميع المسائل التي اختلف فيها البصريون والكوفيون ، بل "خصّ كتابه هذا بمشاهير المسائل ، و لم يشترط على نفسه أن يورد كلّ المسائل التي وقع الاختلاف فيها بين المذهبين "[1] ، و يظهر ذلك من خلال قوله " سألوني أن ألخّص لهم كتابًا لطيفًا، يشتمل على مشاهير المسائل الخلافية بين نحويي البصرة والكوفة "[2] .

كانت هذه السمات البارزة لمنهج **ابن الأنباري** في الإنصاف ، و قد رأى بعض الدارسين أنّ " أبا البركات لم يستخدم ألفاظ الكوفيين وتعبيراتهم، وأغفل ذكر كثير من أدلتهم النقلية، حيث اعتمد على كتب البصريين التي تعرضت للخلاف دون كتب الكوفيين "[3].

على الرغم من الشهرة التي امتاز بها كتاب الإنصاف ، إلاّ أنّه لم يسلم من سهام النقد ، بحجة أنّه خلّف أوهاما توارثتها الأجيال في قضية الخلاف النحوي ، يقول **حسن منديل العكيلي** في ما نقله عن **محمد خير الحلواني** " و من المَلاحظ التي

[1] أسباب اختلاف النحاة من خلال كتاب الإنصاف لابن الأنباري ، حامد المسلاتي ،ص21.

[2] الإنصاف ، ج1 ، ص7.

[3] أبو البركات الأنباري و دراساته النحوية ، فاضل صالح السامرائي، ص152.

وقعنا عليها في هذا الكتاب أنّه كان سببا في تشويه كثير من الحقائق في تاريخ النحو ومسائل الخلاف ، وسببا لأوهام موروثة كثيرة في الخلاف النحوي ، ولتعميق فكرة المدارس لدى المتأخرين والمعاصرين ، فضلا عن ابتعاده عن الموضوعية و الإنصاف، وعدم الدقّة في عرض الآراء ، ونسبتها إلى أصحابها الحقيقيين، واتصافه بالتعميم ، وهي صفة يرفضها البحث العلمي الدقيق المعاصر ، وتعصبه و الجهل بالمصادر التي اعتمدها وغير ذلك "[1].

وذكر أحد الدارسين جملة من العيوب التي شابت كتاب الإنصاف، وحصرها في خمسة، مع التدليل على كل عيب منها، وهي[2]:

– تعصّب **ابن الأنباري** للمذهب البصري ، ويظهر ذلك جليّا في عدد المسائل التي انتصر فيها لهم (جاوزت المائة مسألة)، "ولا يستطيع من له دربة علمية أن يتغاضى عن هذا الحكم القاسي من **ابن الأنباري** ، فغير خليق به أن ينصّب نفسه حاكما بين المذهبين في مسائل تنيف على المائة ، وقد أخذ

[1] الخلاف النحوي في ضوء محاولات التيسير الحديثة ، حسن منديل العكيلي، ص24/23.

[2] أسباب اختلاف النحاة من خلال كتاب الإنصاف لابن الأنباري ، حامد المسلاتي ، ص61/30.

على نفسه أول الكتاب ميثاق النصفة ، ثمّ تكون نهاية القضاء أن يؤيّد الكوفي في سبع منها فقط "[1].

– عدم الدقة في النقل عن المذهب الكوفي.

– فوات شواهد للكوفيين عليه.

– عدم إلمامه بآراء المذهب البصري، ولا ندري كيف وقع هذا منه ، فكل كتب التراجم أجمعت على أنّه كان حاذقا ملمّا بالمذهب البصري فهو " شيخ النحو ... وقد كان مناظرا، غزير العلم "[2] .

– إيراده مسائل ليست خلافية بين الفريقين على أنّها خلافية.

المسألة الأولى: عمل " إن " المخفّفة النّصب في الاسم[3]

تدخل الحروف المشبّهة بالفعل على الجمل الاسمية ، فتنصب المبتدأ و ترفع الخبر ، ما لم يتصل بها نفي حرفيّ (ما)، و قد تخفّف ذوات النون من هذه الحروف (إنّ ، أنّ ، كأنّ ، لكنّ) ، فمنها ما يبقى عاملا بشروط و منها ما اختلف النحاة في عملها أو إهمالها ، و من تلك الحروف " إن "

[1] نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة ، محمّد طنطاوي ، راجعه و علّق عليه سعيد محمد اللّحام ، عالم الكتب ، بيروت ، 2005 ، ص93.

[2] العقد الثمين في تراجم النحويين، شمس الدين الذهبي، تحقيق يحيى مراد، دار الحديث، القاهرة، 2004، ص176.

[3] ينظر: الإنصاف، ج1، ص159. المسألة رقم 24.

المخفّفة من "إنّ"، فقد " ذهب الكوفيون إلى أنّها لا تعمل النصب في الاسم ، وذهب البصريون إلى أنّها تعمل "[1].

اختار الكوفيون إهمال " إن " المخفّفة بناء على حجة قيّاسيّة ، حين قاسوا " إنّ " المشدّدة على لفظ الفعل الماضي؛ لأنّ كليهما مبني على ثلاثة أحرف، فلّما خفّفت " إنّ " زال هذا الشبه بينهما ، وبطل عملها ، ومنهم من اتّخذ من الاختصاص حجّة ، فرأى أنّ " إنّ " تختص بالأسماء ، و " إن " تختص بالأفعال ، و كل واحد منهما لا يعمل في الآخر .

واختار البصريون إعمال " إن " المخفّفة بناء على حجّة نقلية ، و هي قوله تعالى ﴿ **وَإِنَّ كُلًّا لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أعمالهم**﴾[2] ، في قراءة من قرأ " إنّ " مخفّفة ، وهي قراءة كل من **نافع وابن كثير وعاصم** في رواية **أبي بكر**[3] **وشعبة وابن محيصن**[1].

[1] ينظر: الإنصاف، ج1، ص159.

[2] سورة هود، الآية 111.

[3] ينظر : إعراب القراءات السبع وعللها ، ابن خالويه ، تحقيق أبو محمّد الأسيوطي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطبعة الأولى ، 2007 ، ص173.و ينظر :الحجة في علل القراءات السبع ، أبو علي الفارسي ، تحقيق عادل عبد الموجود وعليّ معوض ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطبعة الأولى ، 2007 ، ج3 ، ص269. وينظر : غيث النفع في القراءات السبع ، السفاقسي ، ص316. وينظر : إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر ، الدمياطي ، ص326. ، و ينظر : الكشف عن وجوه القراءات

الحكم الثاني: النصب على قول البصريين، و عدمه (الرفع) على قول الكوفيين. وهو في كليهما حكم جائز.

رجّح **ابن الأنباري** رأي البصريين (نصب إن المخففة للاسم) ، استنادا للقراءة القرآنية ، ودعّم رأيه بجملة من الشواهد الشعرية و النثرية[2] ، و أنا أذهب إلى ما ذهب إليه ابن الأنباري لجملة من الأسباب أهمّها :

– إنّ القراءة التي احتجّ بها البصريون قراءة متواترة ثبتت عن ثلاثة من القرّاء السبعة المشهورين وهم : نافع وابن كثير وعاصم ، وفي هذا قال **السيوطي** " أمّا القرآن فكل ما ورد أنّه قرئ به جاز الاحتجاج به في العربيّة سواء كان متواترا أم آحادا أم شاذّا "[3]، وفي السياق نفسه قال **البغدادي** " كلامه – عزّ اسمه– أفصح كلام وأبلغه، ويجوز الاستشهاد بمتواتره وشاذّه "[4]. وهذه الحجة هي أول ما أورده البصريون في حججهم ، مقدّمة عن كلام العرب منثورة ومنظومه.

السبع و عللها ، مكي بن أبي طالب القيسي ، تحقيق عبد الرحمان الطرهوني ، دار الحديث ، القاهرة ، 2007، ص111.

[1] ينظر : معجم القراءات القرآنية ، أحمد مختار عمر و عبد العال سالم مكرم ، مطبوعات جامعة الكويت ، الكويت ، الطبعة الثانية ، 1988 ، ج3 ،ص136.

[2] ينظر: الإنصاف، ج1، ص160 و ما بعدها.

[3] الاقتراح ، السيوطي ، ص50.

[4] خزانة الأدب و لبّ لباب لسان العرب، البغدادي، تحقيق محمد نبيل طريفي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، 1998، ج1 ،ص9.

– إنّ الاحتجاج بالقراءات المتواترة منهج سار عليه البصريون ما لم تخالف أقيستهم ، وكذلك فعل الكوفيون وهنا يجب أن أشير إلى أمر مهمّ وهو أنّ أول من تعرضّ للطعن في القراءات بنوعيها ، **الأخفش الأوسط سعيد بن مسعدة** من البصريين في كتابه معاني القرآن ، فمهّد الطريق **للكسائي** ، **والفراء** ، **والمازني** وغيرهم في هذا الشأن، وإن كان شوقي ضيف يرى أنّ الفراء هو أول من فتح باب الطعن في القراءات القرآنية في كتابه معاني القرآن[1]

– إنّ لغة القراءة لغة ثابتة[2] لها نظائر في الشواهد الشعرية والنثرية التي ذكرها ابن الأنباري في إنصافه.

– إنّ حجة الكوفيين فيما ذهبوا إليه قيّاسية وحجج البصريين جميعها سماعية فيما ذهبوا إليه، وتقديم السماع على القياس أولى، و إنّما تثبت الأحكام بالسماع عن العرب ، ويكون القياس إذ ذاك تأنيسا وحكمة للسماع.

[1] ينظر: المدارس النحوية، شوقي ضيف، دار المعارف، مصر، الطبعة الحادية عشرة، 2008، ص219.

[2] ينظر: إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر، الدمياطي، ص326.

المسألة الثانية: هل يقع الفعل الماضي حالا[1]

اختلف الكوفيون مع البصريين في هذه المسألة ، فذهب الكوفيون إلى أنّ الفعل الماضي يجوز أن يقع حالا من دون قد، و وافقهم **أبو الحسن الأخفش** من البصريين ، وذهب البصريون إلى أنّه لا يجوز أن يقع حالا إلا بوجود قد ظاهرة أو مقدّرة[2].

اختار الكوفيون جواز وقوع الماضي حالا ، وحججهم في ذلك نقلية وقياسيّة ، فمن النقل احتجّوا بقوله تعالى ﴿ **أَوْ جَاؤُوْكُمْ حَصِرَتْ صُدُوْرُهُمْ** ﴾[3] ، بقراءة من قرأ " حصرةً " ، وهي قراءة **الحسن البصري ويعقوب الحضرمي** و **المفضّل عن عاصم ، وحفص ، والمهدوي، وقتادة**[4]. ودعموا هذه الحجة بدليل قيّاسي هو جواز وقوع الماضي حالا للمعرفة ،كما جاز وقوعه صفة للنكرة.

واختار البصريون المنع؛ أي عدم جواز وقوع الماضي حالا، وحجتهم في ذلك قياسيّة مفادها أنّ الماضي لا يدل على الحال فلا يجوز أن يقوم مقامه.

---

[1] الإنصاف ، ج1 ، ص205. المسألة رقم : 32.

[2] ينظر: الإنصاف، ج1، ص205.

[3] سورة النساء، الآية 90.

[4] ينظر : معجم القراءات القرآنية ، أحمد مختار عمر و عبد العال سالم مكرم ،ج2 ، ص151.

الحكم النحوي: جواز وقوع الماضي حالا على مذهب الكوفيين، و منع وقوعه حالا على مذهب البصريين.

رجّح **ابن الأنباري** رأي البصريين ، وردّ حجج الكوفيين[1] ، وكان الأولى أن يرجّح رأي الكوفيين ، ويظهر لي أنّ جواز وقوع الماضي حالا هو الصواب لعدّة أسباب :

– إنّ القراءة القرآنية التي احتجّ بها الكوفيون ، قراءة ثبتت عن أئمة القراءة الثقات ، ولمّا ثبت أنّ يعقوب قرأ بها فهي متواترة (قراءة من العشر المتواترة)[2] ، و " القرآن سيد الحجج، وأن قراءاته كلّها سواء كانت متواترة أم آحادا أم شاذّة ممّا لا يصح ردّه ولا الجدال فيه... إذ ينبغي أن تقبل القراءة الصحيحة أي كانت دون تحكم شيء آخر فيها "[3].

– قال **المبردّ** – وهو بصريّ – متحدّثا عن هذه القراءة " القراءة الصحيحة ، إنّما هي " أَوْ جَاؤُوْكُمْ حَصِرَةً صُدُوْرُهُمْ "[4]..."[5] ؛ أي حصرة منصوبة على الحال.

---

[1] ينظر: الإنصاف، ج1، ص206.

[2] ينظر: إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر، الدمياطي، ص9.

[3] الرواية والاستشهاد باللغة، محمد عيد، عالم الكتب، القاهرة، 1976، ص121.

[4] الآية في المصحف " أَوْ جَاؤُوْكُمْ حَصِرَتْ صُدُوْرُهُمْ ".

[5] المقتضب، المبرّد، تحقيق: حسن حمد، دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطبعة الأولى، 1999، ج4 ،ص145.

– حجج الكوفيين سماعية من القرآن و الشعر[1]، وكلّها فصيحة، تعضدها حجج قياسيّة ، وحجة البصريين قياسيّة ، والسماع مقدّم على القياس ، ومن حفظ حجةٌ على من لم يحفظ ،كما عبّر **ابن الطيب الشرقي**. وقال **أبو حيان** "ولا يحتاج إلى إضمار قد ، وهو الصحيح ، ففي كلام العرب وقع ذلك كثيراً"[2]، وقال في موضع آخر متحدّثا عن قد و إضمارها " ولا يحتاج إلى إضمار قد لأنّه كثر وقوع الماضي حالاً في لسان العرب بغير قد فساغ القياس عليه "[3]. فهذا يجعل من القراءة دليلا بيّنا له أثر واضح في ترجيح حكم جواز وقوع الماضي حالا.

المسألة الثالثة: ما يجوز من وجوه الإعراب في الصفة الصالحة للخبرية إذا وجد معها ظرف مكرر[4]

يرى الكوفيون أنّ النصب واجب في الصفة إذا كرر الظرف التّام، وهو خبر المبتدأ، نحو " في الدار زيد قائما فيها"، ويرى البصريون أنّ النصب لا يجب إذا كرر الظرف وهو خبر المبتدأ، بل يجوز فيه الرفع كما يجوز فيه النصب.

[1] ينظر هذه الحجج في الإنصاف، ج1، ص206/205.
[2] البحر المحيط، أبو حيّان، مطبعة السعادة، مصر، د ط، 1328هـ، ج8، ص423.
[3] المصدر نفسه، ج6، ص355.
[4] ينظر: الإنصاف، ج1، ص210. المسألة رقم 33.

اختار الكوفيون وجوب نصب الصفة التي تصلح أن تقع خبرا للمبتدأ في حال كرّر الظرف ، وكانت حججهم في ذلك نقلية ، وهي إجماع القراء على نصب الصفة في قوله تعالى : ﴿**وَأَمَّا الَّذِينَ سُعِدُوا فَفِي الْجَنَّةِ خَالِدِينَ فِيهَا** "[1] ، **وقوله تعالى** "**فَكَانَ عَاقِبَتَهُمَا أَنَّهُمَا فِي النَّارِ خَالِدَيْنِ فِيهَا ۚ وَذَٰلِكَ جَزَاءُ الظَّالِمِينَ** ﴾[2].

و قياسيّة هي حصول الفائدة إذا حمل الظرف على النصب لا على الرفع.

واختار البصريون جواز النصب و الرفع فيها ، وكانت حجّتهم الإجماع على جواز هذا الحكم إذا لم يكرر الظرف ، ورأوا أنّ الظرف الثاني يذكر على سبيل التوكيد ، و التوكيد شائع في كلام العرب ، مستعمل في لغتهم.

الحكم النهائي: وجوب نصب الصفة على مذهب الكوفيين إذا كرّر الظرف، وجواز النصب والرفع على مذهب البصريين إذا كرّر الظرف.

رجّح **ابن الأنباري** حكم جواز النصب و الرفع في الصفة الصالحة للخبرية (رأي البصريين) ، استناد إلى قراءة

[1] سورة هود، الآية 108.

[2] سورة الحشر، الآية 17.

الأعمش لقوله تعالى﴿ **وَأَمَّا الَّذِينَ سُعِدُوا فَفِي الْجَنَّةِ خَالِدِينَ فِيهَا**﴾[1]، بالرفع أي" خالدون فيها "[2] ، وقد أصاب في ذلك من وجوه :

– إنّ هذه القراءة من القراءات الشاذة ، و الشاذ يصحّ الاحتجاج به ؛ لأنّه لا ينافي الفصاحة، قال **السيوطي** " أمّا القرآن فكل ما ورد أنّه قرئ به جاز الاحتجاج به في العربيّة سواء كان متواترا أم آحادا أم شاذّا ، وقد أطبق الناس على الاحتجاج بالقراءة الشاذّة في العربيّة "[3] .

– إنّ إجماع القراء الذي تحدّث عنه الكوفيون في حجتهم، هو إجماع القراء السبعة لا غير، فهو دليل على النصب ، ولكن لا يمنع جواز الرفع ، ودليل ذلك قراءة الأعمش. أضف إلى ذلك أنّ " القراء لا تقرأ بكل ما يجوز في العربيّة "[4]

– قراءة **الأعمش** و **ابن مسعود** لقوله تعالى ﴿ **فَكَانَ عَاقِبَتَهُمَا أَنَّهُمَا فِي النَّارِ خَالِدَيْنِ فِيهَا ۚ وَذَٰلِكَ جَزَاءُ الظَّالِمِينَ** ﴾[5]،

[1] سورة هود، الآية 108.

[2] ينظر: الإنصاف، ج1، ص211.

[3] الاقتراح ، السيوطي ، ص50.

[4] معاني القرآن ، الفراء ، تحقيق محمد علي النجار وأحمد يوسف نجاتي ، عالم الكتب، الطبعة الثالثة ، 1983 ، ج1 ، ص245.

[5] سورة الحشر، الآية 17.

بالرفع ؛ أي : قرآها " خالدان فيها "[1] ، دليل آخر يعضد القراءة التي اتخذّها ابن الأنباري دليلا لترجيح حكم جواز الرفع والنصب .

المسألة الرابعة: حاشى في الاستثناء فعل أو حرف أو ذات وجهين

اختلف النحاة في " حاشى " فذهب الكوفيون إلى أنّها في الاستثناء فعل ماضٍ، وذهب بعضهم إلى أنّها فعل استعمل استعمال الأدوات، وذهب البصريون إلى أنّها حرف جرّ، وذهب المبرّد إلى أنّها تكون فعلا وتكون حرفا.

اختار الكوفيون حكم الفعلية في حاشى ، و احتجوا لذلك بحجج نقلية من الشعر ، والقرآن ، واستدلوا بقراءة القرّاء

[1] ينظر : القراءات الشاذة ، ابن خالويه ، تحقيق محمد عيد الشعباني ، دار الصحابة للتراث ، القاهرة ، الطبعة الأولى ، 2008 ، ص227.و ينظر : إملاء ما منّ به الرحمان من وجوه الإعراب و القراءات في جميع القرآن ، العكبري ، تحقيق نجيب الماجدي ، المكتبة العصرية ، بيروت ، الطبعة الأولى ، 2002 ، ص502. وينظر: الكشاف عن حقائق التنزيل و عيون الأقاويل في وجوه التأويل ، الزمخشري ، دار المعرفة، بيروت ، د ط ، د ت ، ج4 ص86.

[2] ينظر: الإنصاف، ج1، ص226.

لقوله تعالى ﴿ **وَقُلْنَ حَاشَ لِلَّهِ** ﴾[1] ، فقد قرأها **أبو عمرو** وحده " حاشا " بألف ، وقرأها الباقون " حاش لله " بغير ألف[2].

واختار البصريون مذهب الحرفية في حاشى ، واحتجوا على ذلك بحجّة قياسية ، هي أنّ حاشا لا تدخل عليها ما كما تدخل على ما عدا و ما خلا ، وأخرى نقلية من أشعار العرب.

الحكم النحوي: وجوب أن تكون حاشى فعلا في الاستثناء على مذهب الكوفيين، و وجوب أن تكون حاشى حرف جر على مذهب البصريين.

رجّح ابن الأنباري رأي البصريين في أنّ حاشى حرف جر ، و الأولى أن يكون الحكم بفعليتها هو الراجح للأسباب الآتية:

– لا يحقّ **لابن الأنباري** أن يرد القراءة التي احتجّ بها الكوفيين؛ لأنّها متواترة ، و المتواتر لا خلاف في الاحتجاج به ، وقد قال **سيبويه** " القراءة لا تخالف ؛ لأنّ القراءة سنّة "[3].

[1] سورة يوسف، الآية 31.

[2] ينظر: الحجة، أبو علي الفارسي، ج3، ص300. وذكر أحمد مختار عمر في معجم القراءات القرآنية أنّ نافعا قرأها كما قرأها أبو عمر، ينظر، ج3، ص166.

[3] الكتاب ، سيبويه، علق عليه بديع إميل يعقوب ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطبعة الأولى، 1999، ج2 ،ص148.

– يعضد هذه القراءة، موافقة القراءة الشاذّة لها، فقد قرأ **ابن مسعود** الآية " حاشَ الله "[1]، وقرأها **الحسن البصري** " حاشْ لله " و " حاشَ الإله "[2].

– إنّ القراءة جاءت موافقة لخط المصحف ، " وهي في مصحف عثمان وابن مسعود بغير ألف، وأصلها الألف "[3]، وفي هذا تقوية لحجة الكوفيين ، وردّ على ابن الأنباري حين ردّ على الكوفيين بقوله " إنّ الأصل عند بعضهم في حاشى حاش بغير ألف ، إنّما زيدت فيه الألف ، وهذا هو الجواب عن احتجاجهم بقراءة من قرأ حاش لله "[4]

– جاء في المحتسب ما نصّه " حكى أبو عثمان المازني عن أبي زيد قال: سمعت أعرابيّا يقول: اللهم اغفر لي ولمن سمع حاشى الشيطان وأبا الأصبغ، فنصب بحاشى، وهذا دليل على الفعلية، فعليه وقعت بعده لام الجر"[5].

يظهر من خلال ما تقدّم أنّ القراءة القرآنية لها من القوة في حجية الدليل ما يجعلها ترجّح حكما على آخر ، وهذا ما

---

[1] ينظر : القراءات الشاذة ، ابن خالويه ، ص103.

[2] ينظر: معجم القراءات القرآنية، ج3، ص167.

[3] الكشف عن وجوه القراءات السبع و عللها ، مكي بن أبي طالب القيسي ، ص121.

[4] الإنصاف ، ج1 ، ص231.

[5] المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها ، ابن جني، تحقيق عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت ، الطبعة الأولى 1998 ، ج2 ، ص13.

جانبه **ابن الأنباري** ، وراح يلتمس لحجج البصريين قوة ليرجّح رأيهم ؛ لأنّه كان متعصّبا لمذهبهم .

المسألة الخامسة: هل يجوز بناء غير مطلقا[1]

اختلف الكوفيون و البصريون في حكم بناء غير مطلقا، فذهب الكوفيون إلى أنّ غير يجوز بناؤها على الفتح في كل موضع يحسن فيه إلاّ ، سواء أضيفت إلى اسم متمكن أو غير متمكن ، نحو" نفعني غير قيام زيد " " وما نفعني غير قيام زيد"، وذهب البصريون إلى أنّها يجوز بناؤها إذا أضيفت إلى غير متمكن ، بخلاف ما إذا أضيفت إلى متمكن[2].

اختار الكوفيون جواز بناء غير إذا أضيفت إلى اسم متمكن أو غير متمكن ، واحتجّوا لذلك بحجج قياسية ، منها أنّ غير تقوم مقام إلا في بعض المواضع ، فحملوا الاسم (غير) على الحرف (إلاّ) ، وحجج سماعية من أشعار العرب ، واختار البصريون جواز بنائها إذا أضيفت إلى اسم غير متمكن واحتجّوا لذلك بحجة قياسية حملوا فيها " غير " على " يوم " و"مثل " و " أزمان " و" حين " ، لأنّ إضافة الاسم غير المتمكن في هذه الكلم تجوّز البناء في المضاف ، وهو كثير في كتاب الله وكلام

[1] الإنصاف ، ج1 ، ص233. المسألة رقم 38.

[2] ينظر: الإنصاف، ج1، ص233.

العرب[1]. وقد احتجّ البصريون بقوله تعالى ﴿**وَهُمْ مِنْ فَزَعٍ يَوْمَئِذٍ آمِنُونَ**﴾[2] ، في قراءة من قرأ بالإضافة والفتح ، وهي قراءة **نافع وورش وأبي جعفر**[3].

الحكم النحوي: جواز بناء " غير " إذا أضيفت إلى اسم غير متمكن على مذهب البصريين والكوفيين، وجواز بنائها إذا أضيفت إلى اسم متمكن على مذهب الكوفيين.

رجّح ابن الأنباري حكم جواز بناء غير إذا أضيفت إلى اسم غير متمكن (وهو رأي البصريين) بناء على القراءة القرآنية السابقة، ودعمها بشواهد من القراءات قرآنية، وهي قوله تعالى ﴿ **وَمِنْ خِزْيِ يَوْمِئِذٍ** ﴾[4] في قراءة من قرأ بالفتح ، وهي قراءة **نافع** و**الكسائي** و**عاصم** و**الشنبوذي** و**شعبة وأبو جعفر** و**الأعشى** و**وش** و**قالون**[5]. وقوله تعالى ﴿ **إِنَّهُ لَحَقٌّ مِثْلَ مَا أَنَّكُمْ تَنْطِقُونَ** ﴾[6] ، في من قرأ بالفتح (مثلَ) ، وهي قراءة نافع **وابن كثير وابن عامر وأبي جعفر ويعقوب**[7] ، وقوله تعالى

---

[1] ينظر: الإنصاف، ج1، ص235 وما بعدها.

[2] سورة النمل، الآية 89.

[3] معجم القراءات القرآنية، ج4، ص374.

[4] سورة هود، الآية 66.

[5] ينظر: معجم القراءات القرآنية، ج3، ص120. وينظر: إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر، الدمياطي، ص323.

[6] سورة الذاريات ، الآية 23.

[7] ينظر: إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر ، الدمياطي ، ص516.

﴿ **مِنْ عَذَابِ يَوْمِئِذٍ** ﴾[1] ، في من قرأ بالفتح ، وهي قراءة **نافع** و**الكسائي وأبي جعفر**[2]. والصواب ما ذهب إليه ابن الأنباري لعدّة أمور منها:

– جميع القراءات الأربع التي استند إليها **ابن الأنباري** في ترجيح هذا الحكم متواترة سواء كانت سبعية (كقراءة **نافع والكسائي وعاصم وابن كثير وابن عامر**) أو عشرية (كقراءة **أبي جعفر ويعقوب**).ولغاتها فصيحة ؛ لأنّ " القرآن نزل بأفصح اللغات "[3] ، ولغة العرب يحتج بها فيما اختلف فيه[4].

– أجمع كل من احتجّ للقراءات السابقة[5] ، على أنّ كلمتي " يوم يوم " و" مثل " بنيتا على الفتح ؛ لأنّهما أضيفتا لاسم غير متمكن ، " و إنّما بنيت هذه الأسماء المبهمة – نحو : مثل ويوم وحين وغير – إذا أضيفت إلى المبني ؛ لأنّها تكتسي منه البناء ؛ لأنّ المضاف يكتسي من المضاف إليه ما فيه من

[1] سورة المعارج ، الآية 11.

[2] ينظر: إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر، الدمياطي، ص516.

[3] الصاحبي في فقه اللغة ، أحمد بن فارس ، تحقيق أحمد صقر ، مؤسسة المختار ، مصر ، الطبعة الأولى ، 2005 ،ص45.

[4] ينظر المصدر نفسه ، ص54.

[5] ينظر: الحجة، أبو علي الفارسي، ج4، ص372. و ينظر: إتحاف فضلاء البشر في في القراءات الأربعة عشر، الدمياطي، ص323 و ص433. الكشف ، القيسي، ص272

التعريف والتنكير والجزاء والاستفهام "[1] ، والعموم أيضا[2] ، وأمّا حكم البناء فيها فهو على قياس ما يجب في الأسماء[3]

– حجج البصريين سماعية تدعم حجة القيّاس الذي تبنوه ، والسماع مقدّم على القياس ؛ ثمّ إنّ هناك تعارضا بين قياس البصريين ، وقياس الكوفيين ، فيرجّح قياس البصريين لأنّه وافق القراءات القرآنية (وهي أدلة نقلية)، يقول **السيوطي** فيما نقله عن **ابن الأنباري** " إذا تعارض قياسان أخذ بأرجحهما وهو ما وافق دليلا من نقل أو قياس "[4]. فيظهر من هذا جليّا أثر القراءة في ترجيح حكم جواز بناء غير إذا أضيفت إلى اسم غير متمكن ؛ لأنّ القراءة دليل نقلي (سماعي).

المسألة السادسة: القول في الفصل بين المضاف والمضاف إليه[5]

يلازم المضافُ المضافَ إليه، ولا ينفك عنه، وقد اختلف البصريون والكوفيون في مسألة الفصل بينهما فذهب الكوفيون إلى أنّه يجوز الفصل بينهما بغير الظرف وحرف

---

[1] الحجة، أبو علي الفارسي، ج4، ص372.

[2] ينظر : إملاء ما منّ به الرحمان من وجوه الإعراب و القراءات في جميع القرآن ، العكبري ، ص295.

[3] الحجة في القراءات السبع، ابن خالويه ، تحقيق عبد العال سالم مكرم ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، الطبعة السادسة، 1996 ، ص188.

[4] الاقتراح ، السيوطي ، ص144.

[5] الإنصاف ، ج2 ، ص352. المسألة رقم 60.

الخفض لضرورة الشعر، وذهب البصريون إلاّ أنّه لا يجوز ذلك[1].

اختار الكوفيون جواز الفصل بين المتضايفين بغير الظرف وحرف الجر ، واحتجّوا لذلك بحجج سماعية من كلام العرب شعره ونثره ، وبقوله تعالى ﴿ **وَكَذَٰلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَاؤُهُمْ** ﴾[2] في قراءة من قرأ بنصب "أولادَهم " وجرّ "شركائِهم "، وهي قراءة **ابن عامر**[3]، واختار البصريون المنع ؛ أي عدم جواز الفصل بينهما بغير الظرف وحرف الجر ، واحتجّوا لذلك بحجج سماعية كلّها من أشعار العرب.

الحكم النحوي : جواز الفصل بين المتضايفين بغير الظرف وحرف الجر على مذهب الكوفيين، وعدم جواز الفصل (المنع) بينهما على مذهب البصريين.

رجّح **ابن الأنباري** حكم عدم جواز الفصل ، و كان الأولى أن يرجّح حكم جواز الفصل بناء على القراءة القرآنية التي استدلّ بها الكوفيون ، وهذا الذي أراه للأسباب الآتية :

[1] ينظر: الإنصاف، ج2، ص352.

[2] سورة الأنعام، الآية 137.

[3] ينظر: معجم القراءات القرآنية، ج2، ص321.

– إنّ قراءة ابن عامر قراءة متواترة ، وما كان متواترا وجب الاحتجاج به وتقديمه ، وليس **لابن الأنباري** ردّها بناء على طعن البصريين فيها ، يقول **السيوطي** " إنّ قراءاتهم – يعني قراءة الأئمة – ثابتة بالأسانيد المتواترة الصحيحة التي لا مطعن فيها و ثبوت ذلك دليل على جوازه في العربية "[1]. ويقول الدمياطي عن هذه القراءة " هي قراءة متواترة صحيحة وقارئها **ابن عامر** أعلى القرّاء السبعة سندا و أقدمهم هجرة من كبار التابعين الذين أخذوا عن الصحابة **كعثمان بن عفان** و **أبي الدرداء**، و **معاوية**، و **فضالة بن عبيد**، وهو مع ذلك عربي صريح من صميم العرب و كلامه حجة و قوله دليل ؛ لأنّه كان قبل أن يوجد اللحن ، فكيف و قد قرأ بما تلقى و تلقّن وسمع ورأى، إذ هي كذلك في المصحف الشامي...و لم يبلغنا عن أحد من السلف أنه أنكر شيئا على ابن عامر من قراءته و لا طعن فيها "[2].

– موافقة قراءة **ابن عامر** لخط المصحف، وهذا الأخير ركن من أركان صحة القراءة.

---

[1] الاقتراح ، السيوطي ، ص51. و ينظر : شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، ابن عقيل، تحقيق محي الدين عبد الحميد ، المكتبة العصرية ، بيروت ، 2006 ، ج2 ، ص78.

[2] إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر ، الدمياطي ، ص275/274.

– ذكر الكوفيون جملة من الشواهد الشعرية التي توافق لغتها لغة القراءة.

– الموقف المتباين **لابن الأنباري** من القراء السبع وقراءاتهم ، والنص الذي نورده يبيّن موقفه الأول من قراءة **أبي عمر** "حاشى لله " ، يقول ردّا على الكوفيين في احتجاجهم بقراءة "حاش لله " للقراء الباقين " إنّ هذه القراءة قد أنكرها **أبو عمرو بن العلاء** سيّد القراء ، وقال العرب لا تقول حاش لك ولا حاشك و إنّما تقول : حاشى لك ، و حاشاك ... وكذلك قال عيسى بن عمر الثقفي – وكان من الموثوق بعلمهم في العربيّة –العرب كلها تقول : حاشى لله بالألف وهذه حجة **لأبي عمرو**"[1]، وكأنّي بابن الأنباري يلتمس لقراءة أبي عمرو وجها في العربيّة ، ويعضدها بما سمع عن العرب ، و انظر معي موقفه الثاني من خلال هذا النص الذي يردّ فيه على احتجاج الكوفيين بقراءة **ابن عامر** ، يقول " وأمّا قراءة من قرأ من القراء ﴿ **وَكَذَٰلِكَ زُيِّنَ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلُ أَوْلَادَهِمْ شُرَكَائِهُمْ** ﴾ ، فلا يسوغ لكم الاحتجاج بها ...والبصريون يذهبون إلى وهي هذه القراءة ووهم القارئ ، إذ لو كانت صحيحة لكان ذلك من أفصح الكلام "[2] ، ففي الموضعين تفرّد كل قارئ من السبعة بقراءة ، ولكنّ **ابن**

[1] الإنصاف ، ج1 ، ص231.

[2] الإنصاف ، ج2 ، ص355.

الأنباري راح يلتمس لقراءة **أبي عمرو** وجها في العربيّة ، وطعن في قراءة **ابن عامر** سيرا على نهج البصريين ، و لمّا ثبت أنّها صحيحة بما تقدّم وجب أن تكون من أفصح الكلام كما عبّر هو عنها ، وكان على هذا ، الأَولى اختيار حكم جواز الفصل بين المتضايفين استناد لهذه القراءة القرآنية فأثرها واضح جليّ لا يخفى على دارس ؛ لأنّ ترجيح **ابن الأنباري** الحكم الآخر (عدم جواز الفصل) نابع من تعصّبه لمذهب البصريين.

المسألة السابعة : هل يجوز العطف على الضمير المخفوض[1]

أجاز الكوفيون العطف على الضمير المخفوض في نحو " مررت بك وزيد " ، وذهب البصريون إلى أنّه لا يجوز[2].

اختار الكوفيون جواز العطف على الضمير المخفوض، واحتجوا لذلك بجملة من الشواهد القرآنية ، وأخرى من كلام العرب منظومه و منثوره ، ومن شواهدهم القرآنية قوله تعالى ﴿**وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ** ۚ ﴾[3] ، في قراءة من قرأ " والأرحامِ "، وهي قراءة **حمزة الزّيات**[4]، و**المطوعي وإبراهيم**

[1] الإنصاف ، ج2 ، ص379.

[2] ينظر : الإنصاف، ج2، ص379.

[3] سورة النساء، الآية 01.

[4] ينظر : غيث النفع في القراءات السبع ، السفاقسي ، ص164.

النخعي ، **وقتادة** ، **والأعمش**[1] ، وكانت هذه القراءة أول شواهد الكوفيين حين احتجوا لهذا الحكم ، و أمّا البصريون فاختاروا المنع (عدم جواز العطف) ، وكانت حججهم في ذلك عقلية حين رأوا أنّ الجار والمجرور بمنزلة شيء واحد ، وعطف الاسم عليه يكون من قبيل عطف الاسم على الحرف وهو عندهم غير جائز ، وحجة قياسية إذ قاسوا عدم جواز عطف المضمر المجرور على المظهر المجرور ، على عدم جواز عطف المظهر المجرور على المضمر المجرور[2].

الحكم النحوي : جواز العطف على الضمير المخفوض (على مذهب الكوفيين) و المنع (على مذهب البصريين).

رجّح **ابن الأنباري** حكم المنع ، وأنا أخالفه ، فكان الأَولى أن يرجّح حكم جواز العطف على الضمير المخفوض (رأي الكوفيين) ؛ لجملة من الأدلة أراها تدعم هذا الحكم ، وهي :

– إنّ قراءة **حمزة الزيات** – وهو أحد القرّاء السبع – قراءة متواترة ثابتة بالأسانيد ، قال فيها **السيوطي** " فإنّ قراءاتهم – يقصد **عاصم** و**حمزة** و **ابن عامر** – ثابتة بالأسانيد المتواترة

[1] ينظر : معجم القراءات القرآنية، ج2، ص104.

[2] ينظر : الإنصاف، ج2، ص382.

الصحيحة التي لا مطعن فيها و ثبوت ذلك دليل على جوازه في العربية "[1]، فلا ينبغي ردّها.

– يدعم هذه القراءة مجموع الشواهد النثرية و الشعرية التي أوردها ابن الأنباري حكاية عن الكوفيين في إنصافه[2]. وجميعها من فصيح كلام العرب ، فلا حجة لابن الأنباري في أن يعترض عليها؛ لأنّه كان يتخذ من عبارة " الشاذّ و النادر والقليل " مطيّة لردّ حجج الكوفيين ، ففي هذا الموضع خرجت الشواهد عن حدّ القلة إلى حدّ الكثرة وهو معيار المسموع عنده.

– يدعم هذه القراءة مجموع الشواهد القرآنية التي احتجّ بها الكوفيون، والقراءة الشاذّة **لابن مسعود** و**الأعمش**[3]، "وبالأرحام"، " و" القرآن سيد الحجج، وأن قراءاته كلّها سواء كانت متواترة أم آحادا أم شاذّة ممّا لا يصح ردّه ولا الجدال فيه... إذ ينبغي أن تقبل القراءة الصحيحة أيّا كانت دون تحكم شيء آخر فيها "[4].

– حجج الكوفيين سماعية، وحجة البصريين قياسيّة، فينبغي ترجيح حكمهم، من منطلق أنّ السماع مقدّم على القياس.

---

[1] الاقتراح ، السيوطي ، ص51. و شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، ابن عقيل ، ج2، ص220.

[2] ينظر : الإنصاف ، ج2 ، ص379 وما بعدها.

[3] القراءات الشاذّة ، ابن خالويه ، ص47.

[4] الرواية والاستشهاد باللغة ، محمد عيد، ص121.

– خرّج **ابن الأنباري** حجج الكوفيين (القرآنية و النثرية والشعرية) على أحد الأوجه الإعرابية المحتملة ، واختيار وجه إعرابيّ من الوجوه الإعرابية المحتملة لا ينفي بالضرورة صحة الأوجه الإعرابية الأخرى ، والدليل على قوّة ومتانة حجج الكوفيين ما ذكره **ابن الأنباري** نفسه ، وهذا نصّه " لو حُمل ما أنشدوه من الأبيات على ما ادّعوه لكان من الشاذّ الذي لا يقاس عليه "[1]، فكيف يمكن أن يحكم عليه بالشاذّ – مع كثرته – لولا تعصّبه لمذهب البصريين لا غير ، والدليل على ذلك أنّه لم يأت بشاهد من الشواهد التي تثبت منع العطف على الضمير المخفوض ، ومثله فعل البصريون .

– يرى **ابن الأنباري** أنّ الجر في " الأرحام " ليس بالعطف على الضمير المخفوض إنّما هو مجرور بالقسم[2]، ويرى العكبري أنّ هذا التخريج فيه ضعف ؛ يقول " وقيل الجر على القسم ، وهو ضعيف أيضا ؛ لأنّ الأخبار وردت بالنهي عن الحلف بالآباء ، ولأنّ التقدير في القسم : وبربّ الأرحام "[3]. ففي هذا التخريج ربط للإعراب بالمعنى ؛ لأنّ الإعراب فرع المعنى.

[1] الإنصاف ، ج2 ، ص387.

[2] ينظر: الإنصاف، ج2، ص382.

[3] إملاء ما منّ به الرحمان ، العكبري ، ص150.

– ما ورد عن **حمزّة الزيّات** أنّه كان لا يقرأ قراءة إلا بأثر ، قال **ابن خالويه** " حدّثنا ابن مجاهد بإسناد يعزيه إلى رسول الله – صلّى الله عليه وسلّم – أنّه قرأ " والأرحامِ " ومع ذلك فإنّ حمزة كان لا يقرأ حرفا إلا بأثر "[1] ما دامت أنّ هذه القراءة ثابتة عن الرسول صلى الله عليه وسلّم – وهو أفصح العرب – وهي متواترة بالسماع ، فينبغي أن تتّخذ حجّة في ترجيح الحكم النحوي، وقد استدل بها ابن مالك على جواز هذا الحكم[2] (أي جواز العطف على الضمير المخفوض).

– يبدو أنّ **ابن الأنباري** قد تأثر في ترجيح حكم المنع ، بموقف البصريين من هذه القراءة[3].

المسألة الثامنة: فعل الأمر بين البناء و الإعراب[4]

اختلف البصريون و الكوفيون في هذه المسألة، فذهب الكوفيون إلى أنّ فعل الأمر للمُواجَه المعرى عن حرف

[1] إعراب القراءات السبع وعللها ، ابن خالويه ، ص80.

[2] ينظر : شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، ابن عقيل ، ج2 ،ص219.

[3] ردّ قراءة حمزة " و الأرحامِ " عدد من النحويين ، منهم : الزجّاج ، ينظر موقفه من هذه القراءة في معاني القرآن وإعرابه الزجاج ، تحقيق عبد الجليل عبده شلبي ، عالم الكتب ، بيروت ، الطبعة الأولى،1988، ج2 ، ص 06. و المبرّد، ينظر موقفه من هذه القراءة في: الكامل في اللغة و الأدب، المبرد، ج 3، ص469. وأبو علي الفارسي، ينظر موقفه من هذه القراءة في: الحجة في علل القراءات السبع، ج2، ص336. والزمخشري ينظر موقفه من هذه القراءة في : الكشاف ، الزمخشري ، ج1 ، ص493.

[4] الإنصاف ، ج2 ، ص427.

المضارعة نحو افعل معرب مجزوم؛ لأنّ الأصل فيه لتفعل، وذهب البصريون إلى أنّه مبنيّ على السكون[1].

اختار الكوفيون حكم الإعراب في فعل الأمر ، واحتجّوا لما ذهبوا إليه بجملة من الشواهد القرآنية والشعرية وحتّى الأحاديث النبوية كان لها عندهم حظ من الاحتجاج بها في هذه المسألة، ومن شواهدهم القرآنية ، قوله تعالى ﴿ **فَبِذَٰلِكَ فَلْيَفْرَحُوا هُوَ خَيْرٌ مِمَّا يَجْمَعُونَ** ﴾[2]، في قراءة من قرأ بالتاء (فلتفرحوا) ، وهي قراءة **ابن عامر**[3]، **وعثمان بن عفان** ، و**أبيّ** ، و**أنس** ، و**الحسن** ، **وأبو رجاء** ، **وابن هرمز** ،**وابن سيرين وأبي جعفر المدني** ، و**السلمي** ، و**قتادة** ، **وابن عباس** ، و**يعقوب** ، و**رويس** ، و **المطوعي** ، **وزيد بن ثابت** ، **والعباس بن الفضل، وعاصم الجحدري** ، و**الأعمش** ، **وهلال بن يساف** ، **وعمرو بن فائد**[4]، **وعلقمة بن قيس** ، **وأبي التَّيَّاح** .

وغيرهم من القراء[5]، واحتجّوا أيضا بحجج قياسية ، كتلك التي قاسوا فيها فعل الأمر على المضارع المجزوم بلا

[1] ينظر: الإنصاف، ج2، ص427.
[2] سورة يونس، الآية 58.
[3] الحجة، أبو عليّ الفارسي، ج3، ص197.
[4] معجم القراءات القرآنية، ج3، ص81.
[5] الإنصاف ، ج2 ، ص427.

الناهية[1]، و أمّا البصريون فاختاروا حكم البناء في فعل الأمر ، واحتجوا لما ذهبوا إليه بحجج قياسية ، حين ذهبوا يعلّلون البناء في فعل الأمر بردّه إلى الأصل[2]، أي إنّ الأصل في الأفعال أن تكون مبنية.

الحكم الثاني: فعل الأمر معرب (على مذهب الكوفيين)، ومبنيّ (على مذهب البصريين). و في الحالتين الحكم واجب عند كل واحد منهما.

رجّح **ابن الأنباري** حكم بناء فعل الأمر (وهو رأي البصريين) ، وكان الأولى أن يختار حكم الإعراب فيه ، وأرى أنّ ما ذهب إليه الكوفيون هو الراجح ؛ لعدّة أسباب وهي :

– إنّ القراءة التي احتجّ بها الكوفيون قراءة متواترة ثابتة عن أحد القراء السبع وهو **ابن عامر**، وعن اثنين من القرّاء العشر وهما: **أبو جعفر، ويعقوب،** ثمّ إنّ هذه القراءة قرأ بها النبيّ صلّى الله عليه وسلّم[3]. وما كان **لابن الأنباري** أن يردّها ؛ لأنّ "أئمة القرّاء لا تعمل في شيء من حروف القرآن على الأفشى في اللغة و الأقيس في العربيّة بل على الأثبت في الأثر والأصح

[1] ينظر: الإنصاف، ج2، ص427، وما بعدها.
[2] ينظر: الإنصاف، ج2، ص435.
[3] القراءات الشاذّة ، ابن خالويه ، ص93.

في النقل و الرواية إذا ثبت عنهم لم يردها قياس عربيّة و لا فشو لغة ؛ لأنّ القراءة سنّة متّبعة يلزم قبولها و المصير إليها"[1].

– يرى **ابن الأنباري** أنّ الشواهد الشعرية المجهولة القائل لا يصح الاحتجاج بها ، يقول عن أحد الأبيات التي احتجّ بها الكوفيون : " هذا البيت مجهول لا يعرف قائله ؛ فلا يجوز الاحتجاج به "[2]، في حين خالف معيار الاحتجاج لديه في هذه المسألة ، وأورد خمسة أبيات مجهولة القائل[3] ممّا احتجّ به البصريون وسكت عنها ، وهذا يثبت أن ابن الأنباري كان متعصبا للمذهب البصري.

– القراءة القرآنية أقوى في الاحتجاج من الشعر، وهذا القراءة ثابتة السند، بخلاف الشواهد الشعرية المجهولة القائل، لهذا وجب تقديم القراءة على الشعر؛ لأنّ " القرآن أعرب وأقوى في الحجة من الشعر "[4].

– إنّ القراءة حجة سماعية تعضدها حجج قياسية، وقد كانت أول شاهد ساقه الكوفيون في احتجاجهم، بخلاف البصريين

[1] النشر في القراءات العشر ، ابن الجزري ، ج1 ، ص16.
[2] الإنصاف ، ج2 ، ص373.
[3] ينظر: الإنصاف، ج2، ص435. وما بعدها.
[4] معاني القرآن، الفرّاء، ج1، ص14.

الذين قدّموا القياس على السماع، و الحقيقة أنّ السماع أولى من القياس ومقدّم عليه.

يظهر ممّا تقدّم أنّ للقراءة القرآنية أثرا بالغا في ترجيح الأحكام النحوية ، و التي عزف عنها **ابن الأنباري** في بعض ما انتصر فيه لآراء البصريين ، فلو استند إليها في ترجيحاته للأحكام النحوية – كما فعل في بعض المسائل – ، لكان منصفا في الإنصاف ، ولم يحدّ عن المسار الذي خطّه لنفسه في مقدّمة كتابه.

خاتمة :

إنّ أهمّ النتائج التي خلصت إليها بعد هذه الدراسة – التي تناولت توظيف القراءة القرآنية في مسألة مهمّة تعلقت بترجيح الأحكام النحوية – هي:

– كان للقراءة القرآنية أثر بيّن وواضح في ترجيح الحكم النحوي في كتاب الإنصاف **لابن الأنباري**.

– ظهر من خلال الدراسة تعصب **ابن الأنباري** لمذهب البصريين ، ممّا اضطره إلى ترجيح أحكام نحوية لصالحهم ولو على حساب القراءة القرآنية ، وقد خالفته في بعض المواضع ورأيت أنّ الأولى تقديم القراءة – لأنّها أقوى الأدلة وأفصحها –

على باقي الأدلة الأخرى سواء كانت سماعية أو قياسية ، ممّا يرجّح الحكم النحوي الذي تقتضيه المسألة النحوية بناء على ما جاء في القراءة القرآنية.

– بدا لي من خلال هذه الدراسة المتواضعة أنّ القراءات القرآنية حقل خصب ومعين لا ينضب، وجب الرجوع إليها؛ واعتمادها في تقرير بعض القواعد النحوية؛ لأنّ بعض القواعد النحوية يجب أن يعاد فيها النظر من أجل ضبطها بما يتوافق والواقع اللغوي.

– على الرغم من التعصب المذهبي الذي وقع فيه **ابن الأنباري** في كتابه الإنصاف ، وبعض التناقض الحاصل بين مواقفه في قضية الأدلة المحتج بها ، فإنّي لا أنقص من قيمة ابن الأنباري و لا كتابه ، بل يبقى كتابه قيّما بين كلّ ما صنّف في الخلاف النحوي ؛ لذا وجب الرجوع إلى هذا الكتاب ودراسته دراسة علمية فاحصة علّنا نقف فيه على جوانب مهمّة تسهم في كشف حقيقة الخلاف بين نحاة البصرة و الكوفة، ومن ثمّة إنصاف كل نحويّ في ما ذهب إليه من حكم نحويّ.